{هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ}

صدق الله العظيم

دراسة مختصرة عن حقوق النزلاء والنزيلات في المؤسسات الإصلاحية والسجون بالحصول على حقوقهم الإنسانية بما في ذلك التعليم.

إعداد الأستاذة المحامية/ نوف محمد عبدالله العنزي

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة مفتوحة إلى كل من يؤمن بالعدالة وحقوق الإنسان،

أنا نوف محمد عبدالله العنزي، محامية وناشطة قانونية، أكتب لكم اليوم من منطلق الواجب المهني والإنساني لدعم حق النزلاء في التعليم الجامعي والتدريب والتأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية.

إن الدستور الكويتي والقوانين المحلية والإسلامية والدولية تكفل للنزلاء هذه الحقوق، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

إن التعليم والتدريب والتأهيل للنزلاء ليس مجرد حق قانوني، بل هو واجب إنساني يهدف إلى إعادة تأهيلهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع بشكل فعال وإيجابي. إن تأمين هذه الحقوق يسهم في تحسين حياتهم وتغيير ظروفهم المعيشية، مما يقلل من معدلات الجريمة ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

نحن في مبادرة **"أحسِن"**، كمجموعة من المتطوعين والمتطوعات، نسعى جاهدين لدعم هذه الحقوق من خلال توفير التعليم الجامعي والتدريب المهني والتأهيل النفسي والاجتماعي للنزلاء والنزيلات. نعمل بلا كلل أو ملل لإحداث تغيير حقيقي في حياتهم، ولتحقيق العدالة الاجتماعية التي نصت عليها الشرائع السماوية والإسلامية.

أدعوكم جميعًا للانضمام إلى مبادرة **"أحسِن"**، لنكون يدًا واحدة في دعم حقوق النزلاء. لنساهم بفعالية وكفاءة مع كافة الجهات لتحقيق هذا الهدف النبيل. إن كل شخص يمكن أن يكون حقوقيًا في مكانه، بطريقته الخاصة، لتحقيق العدالة ودعم حقوق الإنسان.

ولا يفوتني أن اتوجه بالشكر والتقدير لجهود كافة الأطراف والجهات الرسمية والخاصة والمتطوعين النبلاء لدعم مبادرتنا لتعليم وتدريب وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية "أحسِن" وأخص بهذه المناسبة الشكر والثناء لوالدي ومعلمي الأستاذ المحامي محمد عبدالله العنزي الذي علمني أبجديات المهنة واحترام القوانين وحقوق الإنسان، وشركائي الأساسين الأستاذة/ أنوار ناصر الطخيم والأستاذة المحامية/ شهد باسم بوقماشه، والنزلاء والنزيلات وذويهم الذين غمروني بالحب والدعاء.

لنتحد جميعًا من أجل إقرار حقوق التعليم الجامعي والتدريب والتشغيل للنزلاء. لنكن أداة تغيير وإصلاح في مجتمعنا، ونساهم في بناء مستقبل أفضل للجميع.

معًا نستطيع، ومعًا نحقق التغيير.

نوف محمد عبدالله العنزي

محامية وناشطة قانونية

نبذة:

يضمن الدستور الكويتي والقوانين المحلية، بما في ذلك قوانين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حقوق النزلاء والنزيلات في المؤسسات الإصلاحية والسجون، بما في ذلك الحق في التعليم والمعاملة الكريمة. تتماشى هذه القوانين مع الاتفاقيات الدولية التي تعزز حقوق الإنسان وتؤكد على أهمية التعليم والتأهيل للنزلاء. توفر القوانين المحلية والإجراءات الدولية إطاراً شاملاً يهدف إلى إعادة تأهيل السجناء وتحسين فرصهم في إعادة الاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

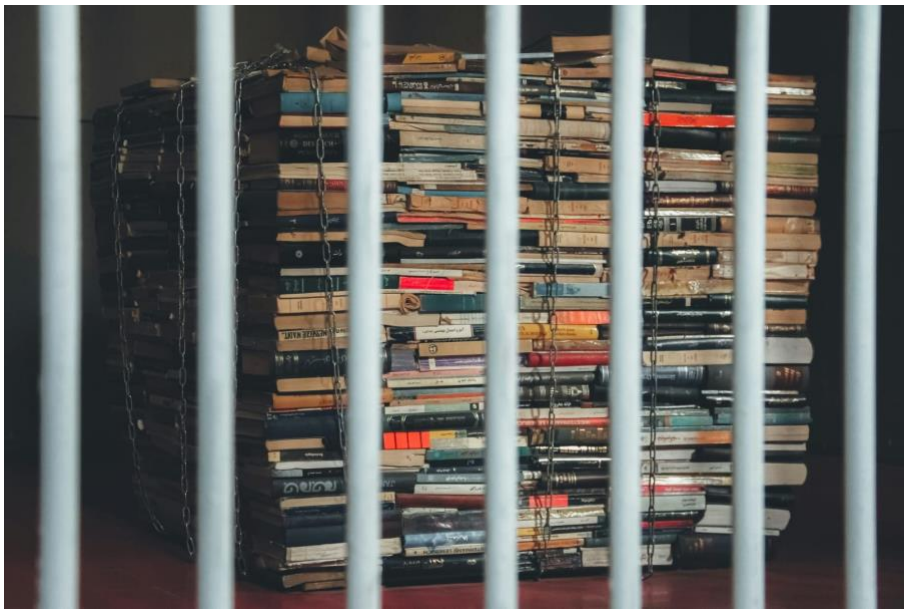

أولاً: مواد الدستور الكويتي

1. **المادة 29:** الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

2. **المادة 40:** التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون.

ثانياً: قانون تنظيم السجون (القانون رقم 26 لسنة 1962)

1. **المادة 2:** يُعامل السجين معاملة تحفظ كرامته وتكفل له حقوقه.

2. **المادة 5:** يجب توفير التعليم والتدريب المهني للسجناء لتمكينهم من إعادة الاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

3. **المادة 12:** يجب توفير الرعاية الصحية المناسبة والتعليم للسجناء.

ثالثاً: القوانين المتعلقة بحق التعليم في الكويت

1. **القانون رقم 11 لسنة 1965 بشأن التعليم الإلزامي**

- **المادة 1:** التعليم إلزامي لجميع الأطفال من سن السادسة حتى سن الرابعة عشرة.
- **المادة 2:** التعليم مجاني في جميع مراحله.

2. **القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل**

- **المادة 7:** يحق لكل طفل في الكويت الحصول على التعليم المناسب وفقًا للنظام التعليمي في البلاد.
- **المادة 9:** تُلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم للأطفال دون تمييز، بما في ذلك الأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

3. **قانون رقم 27 لسنة 2016 بشأن تنظيم التعليم العالي**

- **المادة 3:** يُؤكد على حق جميع المواطنين في الحصول على التعليم العالي.
- **المادة 5:** تشجع الدولة على توفير فرص التعليم العالي لجميع الأفراد بما في ذلك النزلاء في المؤسسات الإصلاحية.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق النزلاء والنزيلات

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)

- **المادة 26:** لكل شخص الحق في التعليم. التعليم يجب أن يُوجه نحو التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)

- المادة 10: يُعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بإنسانية واحترام كرامتهم الأصيلة. ويجب أن تراعى بشكل خاص احتياجات السجناء المتعلقة بالتعليم والتأهيل.

3. القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (2015)

- **القاعدة 104:** يجب توفير التعليم لجميع السجناء، ويجب أن يُدمج التعليم والتدريب المهني في أنشطة السجون لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

- **القاعدة 105:** يجب أن تتاح للسجناء الفرص للمشاركة في الأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني.

خامساً: قوانين وقرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية

1. **القرار الوزاري رقم 79 لسنة 1996 بشأن تنظيم المؤسسات الإصلاحية**

- **المادة 4:** تلتزم المؤسسات الإصلاحية بتوفير برامج التعليم والتدريب المهني للنزلاء كجزء من برامج التأهيل وإعادة الإدماج.

- **المادة 6:** يجب على المؤسسات الإصلاحية توفير الموارد اللازمة لدعم التعليم والتدريب المهني للنزلاء بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

2. **القرار الوزاري رقم 128 لسنة 2004 بشأن تنظيم العمل في مراكز الإصلاح والتأهيل**

- **المادة 10:** يجب توفير فرص التعليم والتدريب المهني للنزلاء لتعزيز فرص إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

- **المادة 12:** يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التنسيق مع الجهات التعليمية لتوفير البرامج التعليمية المناسبة للنزلاء.